

بيان اللجنة التوجيهية لمجموعة العدالة وفيروس نقص المناعة البشري حول العالم بشأن تجريم كوفيد ١٩

الأمراض المعدية هي قضايا صحة عامة وليست قضايا جنائية: ماذا تعلمنا من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري؟

إن التدابير التي تحترم حقوق الإنسان وتمكين المجتمعات هي أكثر فعالية من العقوبة والسجن.

في الوقت الذي يعاني فيه العالم من جائحة عالمية جديدة ، يتخذ صانعو القانون من خلال السياسات تدابير صارمة في محاولة للحد من انتشار السارس-CoV-2 ، الفيروس الذي يسبب كوفيد ١٩ والذي لا يزال يتطور بسرعة ، وكما هو الحال اليوم ، فإن حريتنا مقيدة بطرق غير مسبقة.

نذكر واضعي القوانين والسياسات بأن كل تقييد للحقوق يجب أن يستوفي المعايير الخمسة [لمبادئ سيراكوزا](#) ، وأن يكون محدود المدة وقابل للمراجعة والاستئناف. هذه المبادئ هي:

- على القيد ان يكون منصوص عليه ويتم تنفيذه وفقاً للقانون ؛
- ان يكون القيد في مصلحة هدف يستجيب للمصلحة العامة ؛
- التقييد ضروري للغاية في مجتمع ديمقراطي بغاية تحقيق الاهداف؛
- لا توجد وسائل أقل تدخلاً وتقييداً متاحة للوصول إلى نفس الهدف ؛
- يستند التقييد إلى أدلة علمية ولا تتم صياغته أو فرضه تعسفاً إذ يعتبر هذا تمييزاً

كما نحذر القانون وواضعي السياسات من إغراء استخدام القانون الجنائي أو غيره من التدابير القمعية غير المبررة وغير المتناسبة فيما يتعلق بـ كوفيد ١٩ . من المتوقع أن يكون لهذه التدابير تأثير مدمر على أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع ، بما في ذلك أولئك الذين لا مأوى لهم و / أو الذين يعيشون في فقر ، وكذلك الأفراد من المجتمعات المهمشة والموصومة بالفعل أو المجرمة - خاصة عندما لا يوجد دعم اقتصادي واجتماعي للسماح للناس بحماية أنفسهم والآخرين ، بما في ذلك من خلال العزلة الذاتية.

بصفتنا [تحالفاً عالمياً](#) يقوم بحملة لإلغاء القوانين والسياسات والممارسات الإجرامية والمماثلة التي تُنظّم وتحكم وتعاقب الأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري بناءً على وضعهم الإيجابي للفيروس، فإننا نعرف [العواقب الوخيمة لتجريم الأمراض على حقوق الإنسان والصحة العامة](#).

إن التجريم العشوائي يؤثر بشكل اساسي الفئات الأكثر تهميشاً ووصماً والفئات الأخرى التي يجرمها القانون

إن التجريم استجابة غير مبنية على الأدلة الداعمة للصحة العامة. في الواقع ، يؤدي استخدام القانون الجنائي في أغلب الأحيان إلى تفويض الصحة العامة من خلال إنشاء حواجز للوقاية والاختبار والرعاية والعلاج - على سبيل المثال ، وقد لا يكشف الأشخاص عن حالهم الصحي وبالتالي لا يحصلون على العلاج خوفاً من التجريم. يمكن للتجريم أيضاً أن يؤدي إلى "محاكمة" غير مبررة من قبل وسائل الإعلام الاجتماعي والأخبار كما يؤدي الى عدد لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان ، من الاعتقالات والاحتجاز التعسفي إلى المحاكمات الجائرة (أو عدم إجراء محاكمات على الإطلاق بموجب تدابير الطوارئ الجديدة) والأحكام القاسية في السجن. يمكن أن يؤدي التجريم أيضاً إلى انتشار العدوى والأمراض المعدية في السجون ، وهو ذو أهمية خاصة في سياق كوفيد ١٩ ، الأمر الذي يكشف مرة أخرى عن الحاجة إلى معالجة الاكتظاظ وسوء الرعاية الصحية والصرف الصحي السيئ الشائع جداً في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة .

علمتنا تجربتنا انه عندما تتحرك القوانين المصاغة عشوائياً وقوى حفظ الأمن بناءً على الخوف والذعر فإنه من المرجح ألا تتقيد بالمعطيات الصحية والطبية بالأخص عندما تكون هذه المعطيات غير واضحة، معقدة او متغيرة باستمرار.

بالنظر إلى سياق الفيروس الذي يمكن أن ينتقل بسهولة عن طريق الاتصال العرضي وحيث يتعذر إثبات التعرض الفعلي أو الانتقال ، فإننا نعتقد أنه من غير المحتمل أن يدعم نظام العدالة الجنائية مبادئ العدالة القانونية والقضائية ، بما في ذلك مبادئ القانون الجنائي الرئيسية الشرعية ، والتنبؤ ، والقصد ، والسببية ، والتناسب والدليل.

إن حقوق الإنسان للمشاركين في القضايا الجنائية المتعلقة بـ كوفيد ١٩ معرضة لخطر التجاهل أو الانتهاك.

لذلك ، فإننا نحث صانعي القانون والسياسات ، ووسائل الإعلام ، والمجتمعات بشكل عام ، على إبقاء حقوق الإنسان في المقدمة والوسط بينما نستجيب سوياً للأزمة الصحة العامة الجديدة في مناخ من الخوف وعدم اليقين. إنه مهم من اي وقت مضى الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان واحترامها ودعم تدابير الصحة العامة من خلال الأدلة العلمية ؛ وإقامة شراكات وثقة وتعاون بين القانون وصناع السياسات والمجتمعات.

ان اللجنة التوجيهية لمجموعة العدالة وفيروس نقص المناعة البشري حول العالم تتألف من:

[AIDS Action Europe](#); [AIDS and Rights Alliance for Southern Africa \(ARASA\)](#); [Canadian HIV/AIDS Legal Network](#); [Global Network of People Living with HIV \(GNP+\)](#); [HIV Justice Network](#); [International Community of Women Living with HIV \(ICW\)](#); [Positive Women's Network – USA](#); [Sero Project](#); [Southern Africa Litigation Centre](#).

في الأسبوع الماضي، حذرت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الحكومات من **الإساءة** لحقوق الإنسان في **الاجراءات الطارئة**:

"في حين أننا ندرك خطورة الأزمة الصحية الحالية ونقر بأن القانون الدولي يسمح باستخدام سلطات الطوارئ استجابةً لتهديدات كبيرة ، فإننا نذكر الدول على وجه السرعة بأن أي استجابات طارئة لفيروس كورونا يجب أن تكون متناسبة وضرورية وغير تمييزية. قال الخبراء " يجب أن تكون القيود مصممة بشكل ضيق وأن تكون أقل الوسائل تدخلاً لحماية الصحة العامة ". أيضاً ، يجب على السلطات أن تسعى لإعادة الحياة إلى وضعها الطبيعي ويجب أن تتجنب الاستخدام المفرط لسلطات الطوارئ لتنظيم الحياة اليومية إلى أجل غير مسمى ."

وأصدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز أيضاً **توجيهات الأسبوع الماضي** تضمنت عددا من التوصيات ، بما في ذلك التوصية بأن "تتجنب الدول استخدام القوانين الجنائية عند تشجيع السلوك لإبطاء انتشار الوباء" ، مشيرة إلى أن تمكين وتمكين الناس والمجتمعات من حماية أنفسهم والآخرين سوف لها تأثير عام أكبر.

وكما هو موضح في **رسالة مفتوحة أخيرة** قدمها أكثر من ٨٠٠ خبير في الصحة العامة والقانون في الولايات المتحدة يقدمون توصيات للمسؤولين الحكوميين: "إن إجراءات العزل الذاتي الطوعية [مقترنة بالتعليم والفحص الواسع النطاق والوصول الشامل إلى العلاج] أكثر من المرجح أن تؤدي إلى التعاون وحماية ثقة السكان من التدابير القسرية ومن المرجح أن يمنع محاولات تجنب الاتصال بنظام الرعاية الصحية."